مراجعـــة عصـرية للهيــكل الاقتصــادى فى مصــر

تعتبر ثورة مايو التصحيحية عام ١٩٧١ بمثابة مراجعة لكثير من الاوضاع خصوصا الاقتصادية وذلك فى ضوء المتغيرات المصرية والعربية والدولية .

كما واكبتها فى هذا المجال حرب اكتوبر بما احدثته من متغيرات متعددة عربيا وعالميا من ناحية ولانها أتاحت الفرصة للنظر فى دعم كياننا الاقتصادى وترميم بنائه المتصدع وتقويم احواله من ناحية اخرى تعويضا للمواطن المصرى عما تحمله من حرمان ومعاناة طوال السنوات الماضية وتمكينا لمصر من استعادة مكانتها المرموقة فى كافة مجالات الحياة .

وقد أنفقت هزيمة ١٩٦٧ البلايين كبيرة من الاسلحة تقدر بمئات الملايين من الجنيهات ... ثم جاءت السنوات السبع العجاف التى تلتها بما تحمله البلاد من أعباء جديدة للتسليح واعادة بناء القوات المسلحة وتهيئة مسرح الحرب .

وكان الاقتصاد المصرى قد تحمل الكثير من قبل وكانت المصانع والمرافق فى حاجة شديدة للتجديد كما تضاعفت احتياجات السكان فى ظل معدل نمو يطرد نتيجة لقصور الاستثمارات .

كل ذلك كان يحتاج الى دفعة ثورية جديدة لاعادة بناء الهيكل الاقتصادى وتصحيح مساره ومن أجل ذلك فقد أعلن الرئيس أنور السادات عن انتهاج سياسة جديدة هى سياسة الانفتاح الاقتصادى وهذا الانفتاح لم يكن من المتصور أن يتم لولا أن سبقه انفتاح سياسى على العالم الخارجى .

وقد جاءت ورقة أكتوبر ١٩٧٤ لتؤكد أنه معما يكن من شأن الموارد المحلية التى نستطيع تعبئتها فنحن فى أمس الحاجة الى موارد خارجية وظروف عالم اليوم تجعل من الممكن أن نحصل على تلك الموارد بالشكل الذى يدعم اقتصادنا ويعجل بالتنمية .

وأكدت ورقة اكتوبر على أن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تستقيم وتنطلق الا اذا سايرتها التنمية الاجتماعية بمعدلات متماثلة .

ومنذ هذا لم يبدأ تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى من فراغ وانما طبقت فى حدود الاستقلال الوطنى وبما لا يمس المكاسب الاشتراكية والتنمية الاقتصادية ووضعت أولويات فى تنفيذ مشروعات الانفتاح ولم يترك الاستثمار مفتوحا وانما حددت مجالاته فى نطاق مشروعات مشتركة تضمها خطة التنمية وتدخل معظمها شريكا مع القطاع العام الذى يتمتع بثقل اقتصادى كبير حيث يصل رأسماله الى ٧ آلاف مليون جنيه .

وهذه الاهمية التى تعلق على القطاع العام لا يمكن أن تلغى القطاع الخاص ولهذا كان التركيز على توفير احتياجاته وتشجيعه لمساعدته على اداء دوره وتعبئة جميع الطاقات لتحقيق التنمية الاقتصادية .

كما أن الانفتاح لم يقتصر على حركة رؤوس الاموال العربية والاجنبية فقط وانما امتد الى الانفتاح على التكنولوجيا الحديثة والمتطورة حتى تساير مصر موكب التطور فى القرن العشرين .

وفى اطار اهتمام ثورة مايو بسيادة القانون وتوفير الامن للمواطنين يأتى اهتمام الرئيس السادات بكفالة مستوى ائق فى المعيشة للمواطنين ومن هنا جاءت قرارات رفع الحد الادنى للاجور الى اثنى عشر جنيها . ولا تكمن أهمية رفع الحد الادنى فى القيمة المادية فحسب بل فى دلالته والظروف التى يحدث فيها على الرغم من ظروف المعركة وتكريس الشطر الاعظم من مواردنا لها والاهتمام كذلك بمعركة التعمير .

فان ذلك لم يطرحون تحقيق العدالة الاجتماعية تعميقا للاشتراكية وتقديرا لقيمة العمل وانسانية العامل فى مجتمعنا .

وفى كل مناسبة قومية يركز الرئيس السادات بالقول والعمل على التوسع فى مد مظلة التأمينات الاجتماعية بهدف حماية كل مواطن وتأمينه على مستقبله دون خوف من عجز أو شيخوخة .

وتتضح ضخامة الجهود التى تبذل لاصلاح الاقتصاد المصرى من الاطار العام للخطة للعام الحالى وللخطة الخمسية حتى عام ١٩٨٠ .

وبالنسبة لخطة العام الحالى فانها تستهدف زيادة قيمة الانتاج بنسبة ١٢٫٢ ٪ عن عام ١٩٧٥ وزيادة الناتج المحلى بنسبة ١٥٫٢ ٪ مع زيادة الاستهلاك الكلى بنسبة ٨٫٢ ٪ وزيادة الاجور بنسبة ١٠ ٪ .

ويتضمن برنامج الاستثمار لعام ١٩٧٦ ما قيمته ١٢٥٠ مليون جنيه منها ١٢٠ مليونا للقطاع الخاص .

وتهدف الخطة الى تشغيل الطاقات العاطلة وازالة الاختناقات واستكمال المشروعات تحت التنفيذ للتعجيل بدخولها مرحلة الانتاج .

وقد اتخذت الاجراءات لترشيد الانفاق الحكومى وخفض عجز الميزانية بحوالى ٤٤١ مليون جنيه من اجمالى العجز الذى كان مقدرا للعام الحالى ويبلغ ١١٢٨ مليون جنيه .

أما عن خطة ٧٦ – ١٩٨٠ فقد استهدفت زيادة الانتاج من ٨٦٧١ مليون جنيه عام ١٩٧٥ الى ١٢٨٥٦ مليون جنيه عام ١٩٨٠ وزيادة الدخل من ٤١٤٢ مليون جنيه الى ٦٩٥٦ مليون جنيه .

وصورة من داخل مطار القاهرة الدولى : نفس الزحام ، وطول الاجراءات التى ترهق المسافر ..